ا.م.د. مخيف جاسم حمد م. محمد سلمان جاسم م. جمال حسين علي جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد

P: ISSN: 1813-6729 E: ISSN: 2707-1359 http://doi.org/10.31272/JAE.i129.55

تأريخ أستلام البحث : 2021/6/29 تأريخ أستلام البحث : 2021/7/27

المستخلص:

تعد المساعدات الدولية في العقد الاخير مصدر من مصادر التمويل لأغلب الدول النامية وبمختلف مستوياتها وخاصة للدول ذات الدخل المنخفض ، هدف البحث الى التعرف على اتجاهات المساعدات المالية ونصيب الفرد منها على النمو الاقتصادي لمجموعة الدول منخفضة الدخل ، وقد توصل البحث الى استقرار بيانات المتغيرات عند الغرق الاول وبدجة معنوية عالية جدا مما ادى ذلك الى امكانية اجراء التكامل المشترك من الدرجة (0،1) و (1،1) و الذي اثبت وجود علاقة طويلة الامد بين متغيرات البحث، كذلك اثبتت النتائج القياسية للنموذج المقدر وجود علاقة ايجابية بين المساعدات المالية و النمو الاقتصادي في حالة توجيه هذه المساعدات الى بناء رأس المال الاجتماعي لكن اثبتت النتائج القياسية ان ارتفاع نصيب الفرد في تلك الدول من هذه المساعدات يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت غير معنوية و ترتبط مع المساعدات بعلاقة موجبة اقوى من ارتباطها مع الناتج المحلي الاجمالي كما ان المتغيرات المستقلة فسرت حوالي (72%) من تغيرات المتغير التابع، وعدم وجود ارتباط ذاتي، والنموذج معنوية حيث بلغت قيمة F (38.467) بدرجة معنوية عالية، ويوصي البحث بتفعيل دور المساعدات المالية وتوجيهها نحو بناء رأس المال الاجتماعي ودعم الاسر الفقيرة وعجز الموازنة للدول منخفضة الدخل.

الكلمات المفتاحية: دول منخفضة الدخل ، المساعدات المالية الدولية ، نصيب الفرد من المساعدات المالية.



مجلة الادارة والاقتصاد مجلد 46 / العدد 129 / ايلول/ 2021 الصفحات: 284-298

المقدمة:

تعد المساعدات الدولية في العقد الاخير مصدر من مصادر التمويل لاغلب الدول النامية وبمختلف مستوياتها وخاصة للدول ذات الدخل المنخفض ، وعادة تحصل هذه المعونات من الدول ذات الدخل المرتفع (الدول الغنية) الى الدول ذات الدخل المنخفض (الدول الفقيرة) ، اذ توجه هذه المساعدات والمنح لغرض رفع مستوى النمو الاقتصادي ولتطوير البنى التحتية ، لكن رغم اهية هذه المساعدات الا انها قد اصبحت ذات كلفة عالية لاتخدم الهدف المرسوم في تنشيط القطاعات الاقتصادية ، وتفاوت التأثير على القطاعات الاقتصادية حسب تركيبة الدولة واساليب المنظومة الحاكمة وفي كيفية توجية الاوليات ، وقد اختلف مستوى تأثير هذه المساعدات ما بين دولة واخرى ، وبناءا على ذلك تم اخذ السلسلة الزمنية 1990- 2019.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث من خلال الدور الكبير للمساعدات المالية في رفع مستوى النمو الاقتصادي ،من خلال الخطط الاقتصادية والاهداف المرسومة ، اذا توفرت الارضية اللازمة بعيدا عن الفساد الاداري والاستخدام الامثل لهذه المساعدات وتوزيعها الى القطاعات الاقتصادية التي تكون قيمة مضافة وزيادة في الناتج المحلى الاجمالي ، مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة الدولة التي تقدم المساعدة والمبررات لذلك.

هدف البحث:

1- التعرف على اتجاهات المساعدات المالية الدولية لدول منخفضة الدخل ونصيب الفرد من تلك المساعدات ،
 من خلال تحليل اثر هذه المساعدات في نمو الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول وانعكاساته على النمو الاقتصادي فيها.

2- قياس اثر المساعدات المالية الدولية لدول منخفضة الدخل ونصيب الفرد منها على نمو الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول من خلال الاعتماد على بعض الادوات الاحصائية والقياسية والوصول الى نتائج رقمية لذلك الاثر وتحليلها لاجل معرفة طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات .

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

- هل هناك تاثير مباشر للمساعدات المالية في النمو الاقتصادي لدول منخفضة الدخل؟
- ماهي طبيعة الاهداف التي تسعى لتحقيقها الدول المتقدمة عند تقديم مساعدات مالية لدول منخفضة الدخل؟
 - هل استفادت دول منخفضة الدخل من هذه المساعدات؟

فرضية البحث: يفترض البحث بان هناك تاثير مباشر للمساعدات المالية على النمو الاقتصادي في دول منخفضة الدخل خلال مدة الدراسة.

حدود البحث:

- حدود البحث الزمانية المدة 1990-2019 .
- حدود المكانية عينة لبعض الدول منخفضة الدخل(افغانستان، او غندا ، اثيوبيا، ارتيريا، سوريا، اليمن ، السودان، الصومال، النيجر ،بوركينا فاصو، بوروندي، تشاد، توغو، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جنوب السودان، رواندا، سيراليون، طاجيكستان، غامبيا ، غينيا، غينيا -بيساو، ليبيريا، مالى ، مدغشقر ، ملاوي، موزامبيق، هايتى).

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستنباطي والانتقال من العام الى الخاص في معرفة مدى اثر المساعدات المالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على بعض المصادر والدوريات الصادرة من هيئات ومنظمات دولية.

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

هيكلية البحث: لغرض الوصول الى هدف وفرضية البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور اذ تضمن المحور الاول الاطار المفاهيمي للمساعدات المالية والنمو الاقتصادي-رؤية جديدة ، اما المحور الثاني فقد اهتم بتحليل مؤشرات المساعدات المالية الدولية والنمو الاقتصادي لبعض الدول النامية للمدة 1990-2019 ، وتضمن المحو الثالث قياس اثر المساعدات المالية على النمو الاقتصادي لعينة من الدول منخفضة الدخل.

المحور الاول

الجانب المفاهيمي للمساعدات المالية والنمو الاقتصادي : رؤية جديدة

تعد المساعدات المالية الخارجية ، من المصادر المهمة التي تعتمد عليها الدول ذات المستويات المختلفة من الدخل تعرف المساعدات المالية الدولية بأنها تلك المنح الموجهة من دولة الى دولة اخرى والتي لا تحمل اية التزامات للوفاء وهذا يتبع لطبيعة الدول المانحة دولة نامية او دولة متقدمة ، وتتعدد هذه المنح وبأشكال مختلفة منها ما يتعلق بالمنح الاقتصادية العامة والخاصة سواء كانت ائتمانات تصدير او مساعدة فنية او تدريب او تسهيلات كمركية، وقد عرفتها لجنة المساعدات التنموية بأنها المعونة الفنية والتدفق المالي من الدول الغنية الي الدول الفقيرة الاقل دخلاً ، واضافة الى مصادر التمويل المعروفة والمتمثلة بالمتحصلات من الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي في الاوراق المالية ،اذ توجد المساعدات المالية ويمكن ان تلعب دورًا مهما في تمويل النمو الاقتصادي ، وتشمل المساعدات اشكال مختلفة منها ما يتعلق بالمنح والقروض من مختلف المصادر ، وتختلف هذه المصادر للقروض الخارجية ، فتوجد القروض الحكومية او الثنائية ، والقروض متعددة الاطراف والقروض من المصادر الخاصة ، كما تختلف هذه القروض باختلاف مدة استحقاقها ، اذ توجد قروض طويلة الاجل وقروض متوسطة الاجل وقصيرة الاجل (حمية ، 2011، :249) ويفترض كل اوجه التمويل تستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفع مستوى دخل الفرد وبالتالي تنمية المجتمع ، ومن شروطها الاخرى ان لا تتوجه هذه المعونات والمساعدات للأغراض العسكرية او توجيهها نحو القطاع الخاص وانما توجيهها نحو القطاع العام ، او توجه نحو العجز الحاصل في الموازنة (العجمي ، 2011، :13-14) وتقسم المساعدات الى مساعدات نقدية ، وهي عملية التحويل للاعتمادات المالية بهيئة رؤوس اموال وقد تؤدي الى زيادة في الانتاج في حالة استغالاها في المشاريع الخاصة بالتكوين الرأسمالي والانشطة الانتاجية ، وهناك مساعدات عينية متمثلة بالسلع المقدمة من الجهات المانحة واهمها الغذائية ، اما المساعدات الفنية وتشتمل على معدات وفنيون وخبراء وبرامج تدريبية والتي تستهدف باجمعها الى تعزيز النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي ، وتستهدف كذلك الاستقرار الاقتصادي ونشر مبادئ الديمقراطية ، ولتسهيل مهمة الانتقال نحو اقتصاديات السوق القائمة على العرض والطلب ، فضلا عن استهداف هذه المساعدات لمصالح ذاتية ، خاصة ما تقدمه بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية الى الدول النامية مقابل التنازلات التي تقدمها الدول المتلقية لهذه المساعدات والمنح(صندوق النقد العربي،2006، 15-16) ، ويختلف تأثير هذه المساعدات من دولة الى اخرى حسب طبيعة واهداف المنظومة الحاكمة ، وحتى بين طبقات المجتمع الواحد ، ومنهم المستفيد وخاصة ذوي الدخول العالية ومنهم غير المستفيد وهم الطبقة الاقل دخلا ، وهناك نماذج تنموية اهتمت بالتمويل الدولي والمساعدات ومنها نموذج هارود دومار ، والذي اهتم بمدى العلاقة بين الناتج القومي واستثمار رؤوس الاموال المتدفقة من الخارج ، واكد على عدم كفاية المدخرات المحلية واللجوء الى القروض الاجنبية والتي تساوي اجمالي رأس المال الاجنبي بجانب الادخارات المحلية لغرض الاستثمار المطلوب لتحقيق مستوى من النمو الاقتصادي والذي يتناسب مع حجم واهداف التمويل اللازمة ، كذلك اكد روستو على معدل الاستثمارات المطلوبة لغرض الوصول الى مراحل الانطلاق والنمو الذاتي ، وعند تحليل واقع الدول الاقل دخلا ، اذ تفترض الدول الاعلى دخلا بأن الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي متوفرة في الدول الفقيرة ، ولكن واقع الحال يشير الى ان اغلب هذه البلدان هي ذات تبعية للبلدان المتقدمة . واكد ساملسون بصعوبة الحصول على تكوين رأسمالي من مصادر حقيقة الذلك تصبح هناك ضرورة موضوعية للاعتماد على التمويل الخارجي متمثلة بالمساعدات الخارجية والاشكال الاخرى للتمويل، اما النمو الاقتصادي فأنه عبارة عن الزيادات المستمرة للناتج المحلى الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج خلال سنة او عدة سنوات(حميه ،84،: 2011) ، ويعرف بانه التغير في الطاقة الانتاجية سواء حصل هذا التغير لكل العوامل الانتاجية او قسم منها ، او المتغير الخارجي المتمثل بالتغيرات التكنلوجية وقد يأخذ هذا النمو بالتراجع ويتجه نحو الركود الاقتصادي (شيحة ، 2003،

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلد 46 / العدد: 129/ ايلول / لسنة 2021

120). وعرف بأنه مقياس لقياس الرفاه القومي والاقليمي والذي يستهدف الرفاه او الثروة والعدالة والاستقرارية وهذاك اختلافات بين دولة ودولة اخرى في مستويات النمو الاقتصادي وهذا ناجم عن مجموعة من الاختلافات منها ما يتعلق بالنظام التعليمي ،والنظم التجارية والمالية والنقل ، اذ انها تدار بصورة مباشرة من اهل البلد ، لذلك فان التنمية تتطلب حكومة قادرة على توجيه ودعم لجهود النمو الاقتصادي ، وكذلك العمل بفعالية في المشروعات وفي ادارتها (محمد صالح تركي القريشي ،2010،:43)، وهناك عدد من النظريات في النمو الاقتصادي متمثلة بالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكلاسيكية المحدثة وشومبيتر ونظرية النمو الجديدة الدخلية ، وكل هذه النظريات تؤكد على مصادر النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، بدور رأس المال البشري الذي يولد وفورات خارجية وتحسن في الانتاجية ليعوض التناقص الحقيقي في العوائد ، بعد ان كان هناك ضعف في النظريات الكلاسيكية المحدثة والنيوكلاسيكية والتي لم تنجح في تفسير التباعد او الاختلافات الكبيرة في الاداء الاقتصادي للدول المختلفة (القريشي، 2007:78-79)، اما الدول منخفضة الدخل ، هي الدول التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي سنويا (2015 دولار لسنة 2015) (Blogs.worldbank.org). وفي تصنيف ثلاثي للامم المتحدة في تصنيف البلدان الى ثلاثة مستويات ، بلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان ذات الدخل المتوسط وبلدان ذات الدخل العالي ، ويمكن توضيح التوزيع وما لحق بالدول القيرة من ضرر بسبب الدخل المتوسط وبلدان ذات الدخل العالي ، ويمكن توضيح التوزيع وما لحق بالدول القيرة من ضرر بسبب التقسيم غير العادل للثروات والموارد ، المختلفة (القريشي،2007-20) وحسب الاتي:

1 - مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض حوالي 60% من سكان العالم، دخولهم 6% من اجمالي الدخول العالمية

2- مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط حوالي 15% من سكان العالم ، دخولهم 17% من اجمالي الدخل العالمي

3- مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تشكل ما يقارب من 25% من سكان العالم ، وتحصل على 77% من اجمالي الدخل العالمي.ومن هذا التصنيف تتضح الفجوة الكبيرة بين هذه التصنيفات الثلاثة وكيفية امتلاك الدول ذات الدخل المرتفع على نسبة كبيرة من دخل العالم ،لذلك اخذ المجموعة الاولى من التصنيف له اهمية كبيرة لكون اي منح ومساعدات دولية للمجموعة الاكبر من سكان العالم ستتوجه نحو النمو الاقتصادي وسوف تعيد هذه التصنيفات الثلاثة وتقلص فجوة الدخل حسب الزمن ما بين البلدان الاقل دخلا والاعلى دخلا ، بينما تتسع الفجوة بين البلدان الاقل دخلا كلما اختلفت معدلات النمو الاقتصادي قياسا بالبلدان المتقدمة والاعلى دخلا.

المحور الثاني

تحليل مؤشرات المساعدات المالية الدولية والنمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل للمدة (1990-2019)

تعد المساعدات المالية الدولية من اهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول الاقل دخلا ، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم مشروطيه هذه المساعدات ، وتتكرس اهميتها لكونها الاقل تكلفة من مصادر التمويل الاخرى المتدفقة الى الدول الاقل دخلا، والناتج المحلي الاجمالي اذ يعبر عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية والتي تم انتاجها في هذه الدول ، لذلك ان الدخل القومي الاجمالي يساوي الناتج المحلي الاجمالي ويضاف له الدخول المستلمة من باقي دول العالم مطروحا منه الدخول التي تم قدمها لدول العالم الاخرى، وان المصدر الرئيس لتدفق المساعدات المالية الانمائية في البنك الدولي هي وكالة التنمية الدولية ووكالة التمويل الدولية والبنوك التنموية الاقليمية مثل البنك الاسيوي والصندوق الافريقي للتنمية ، اذ بلغت تدفقات راس المال نحو 24 مليار دولار منها 80% بشروط تفضيلية لسنة 1995 (القريشي ،2007).

يمكن استعراض النتائج التحليلية التي توصل البحث لها من خلال الجدول (1) والذي يحتوي على معدلات النمو السنوي والنسب المئوية التي تم استخراجها بالاعتماد على البيانات التي توفر كعينة للبحث محل الدراسة .

(287)

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلد 46 / العدد : 129/ ايلول / لسنة 2021 (2027)

جدول (1) تغيرات وتأثيرات ونسب المساعدات المالية الدولية والناتج المحلي الاجمالي لدول منخفضة الدخل .

نمو الناتج المحلي الاجمالي %	التضخم	نسبة حجم المساعدات المالية الخارجية من الدخل القومي %		نسبة اجمالي المساعدات المالية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار	اجمالي المساعدات المالية الخارجية بالمليار	السنة
1.41-	9.39	10.47	35.26	5.9	180.91	10.70	1990
0.47	9.00	10.05	32.71	5.6	181.76	10.21	1991
2.56-	10.53	10.07	30.96	5.6	177.10	9.69	1992
0.46-	10.01	10.80	28.47	5.3	176.28	9.43	1993
0.62-	34.65	13.43	31.26	6.3	175.19	20.66	1994
4.84	16.43	10.62	27.21	5.1	183.67	9.54	1995
4.79	9.79	8.57	22.69	4.2	192.47	8.18	1996
4.54	6.87	7.77	21.23	3.9	201.22	7.86	1997
3.43	5.18	7.53	20.37	0.4	208.11	7.75	1998
3.27	3.19	6.93	18.28	3.3	214.92	7.15	1999
2.76	3.86	5.27	16.86	3.0	220.85	6.78	2000
5.06	5.01	7.06	20.51	3.6	232.04	8.47	2001
4.22	5.11	9.20	27.79	4.8	241.83	11.81	2002
5.15	8.20	12.14	38.93	6.7	254.27	17.02	2003
5.67	5.79	10.38	37.55	6.2	268.68	16.89	2004
6.93	8.52	9.68	39.75	6.4	287.30	18.39	2005
6.57	8.04	9.21	42.80	6.6	306.16	20.37	2006
7.52	7.96	9.04	50.44	7.5	329.19	24.69	2007
6.46	14.40	8.44	55.46	7.9	350.47	27.91	2008
5.08	5.01	8.46	56.79	7.9	36.27	29.38	2009
6.47	5.05	8.66	62.47	8.4	392.10	33.19	2010
2.24	8.49	8.37	63.14	8.6	400.87	34.43	2011
2.69	6.83	7.48	59.16	8.0	411.64	33.09	2012
5.64	5.26	7.28	61.16	8.0	434.86	35.08	2013
5.06	3.92	6.91	60.57	7.8	456.86	35.63	2014
2.05	5.54	6.91	60.03	7.7	466.20	36.21	2015
3.84	6.04	8.39	65.55	8.3	484.12	40.56	2016
3.71	8.61	9.06	70.93	8.9	502.08	45.03	2017
3.69	4.09	9.78	76.72	9.5	520.60	49.97	2018
3.96	2.78	9.36	74.61	9.2	541.20	49.88	2019

data.albankaldaldawli.org/indicator . المصدر

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية (288)

المصدر: النسب المئوية من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج اكسل 2010.

ومن الجدول (1) يتضح حجم المساعدات الانمائية للدول الاقل دخلا ، اذ بلغت 10.70 مليار دولار لسنة 1990 ثم انخفضت الى 9.43 مليار دولار لسنة 1993 ، واستمرت بالارتفاع والانخفاض الى ان وصلت الى 11.81 مليار دولار لسنة 2002 ، ثم استمرت بالارتفاع نتيجة لقيام الدول المتقدمة بالتوسع في حجم المساعدات المقدمة الى الدول الفقيرة الاقل دخلا بهدف معالجة الفقر او لرفع مستوى النمو الاقتصادي، ومن خلال الجدول (1) يتضح مضاعفة حجم المساعدات اذ وصلت الى 33.19 مليار دولار لسنة 2010 ثم ارتفعت الى 40.56 مليار دولار لسنة 2016 ،واستمرت بالارتفاع الى ان وصلت 49.88 مليار دولار لسنة 2019 ، ويعزى الارتفاع والانخفاض في حجم المساعدات المالية المقدمة الى ان الجزء الاكبر من هذه المساعدات قد ساعد الى حد ما بالاستمرار في الارتفاع المتحقق للناتج القومي الاجمالي بشكل اكبر من حجم المساعدات الانمائية المقدمة ، وكذلك التوسع في الانشطة الاقتصادية ، ونتيجة لتقديم مساعدات بناء على الاوضاع الاستثنائية والمتمثلة بتقديم المنح والمساعدات لغرض التخفيف من حجم المديونية الخارجية للدول منخفضة الدخل والمثقلة بالحجم الكبير من المديونية ، فضلا عن المساعدات للدول التي تضررت من الكوارث الطبيعية والالتزامات لبعض المؤسسات وصناديق التنمية لبعض الدول وقيامها بتمويل المشروعات التنموية في الدول الفقيرة، كما اتضح من الجدول (1) يتضح حجم الناتج المحلى الاجمالي حسب السلسلة الزمنية للمدة (1990-2019) للدول الفقيرة الاقل دخلا ، فقد بلغ 180.91 مليار دولار لسنة 1990 ثم انخفض الى 175.19 مليار دولار لسنة 1994 وعاود الارتفاع مرة اخرى ليصل الى 201.22 مليار دولار لسنة 1997 ،وارتفع الى 306.16 مليار دولار لسنة 2001 مسجلة في ذلك زيادة تقدر ب 125.4 مليار دولار عن سنة 1990 ، ثم ارتفعت الى 400.87 مليار دولار لسنة2011 ، ثم الى 484.12 مليار دولار لسنة 2019 ، وبلغت نسبة المساعدات المالية من الناتج المحلى الاجمالي ما يعادل 5.9% لسنة 1990 ، وانخفضت هذه النسبة الى حوالي 3.0% لسنة 1999، وتشير بيانات الجدول (1) الى ان هذه النسبة قد ارتفعت الى 8.4% لسنة 2010 ، ثم عادت وانخفضت هذه النسبة الى 7.8% لسنة 2014 ، ثم ارتفعت الى 9.2% لسنة 2019 ، وتعزى عملية التزايد الى التوسع في الاحتياجات التنموية والاقتصادية للدول الاقل دخلا ، الزيادة للنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري ، فضلا عن الزيادة في حجم الناتج القومي الاجمالي وخاصة للمدة 2010-2019 ، وكذلك الزيادات المتفاوتة لاسعار وعوائد النفط ، وعند العودة الى التوزيع الجغرافي للمساعدات المالية الانمائية على مستوى حصص مجموعات الدول اذ تفوقت الدول العربية ب 65.2% لسنة 2006 ، ثم تلتها الدول الاسيوية بما يعادل 16.6% لنفس السنة و 16.4% للدول الافريقية لسنة 2006 تليها دول امريكا اللاتينية بما يساوي 1.3% ودول اخرى بنسبة 0.5% لنفس السنة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد)، ويتضح من الجدول (1) ان النمو بلغ في الناتج المحلى الاجمالي (-1.41%) لسنة 1990، وارتفع الى 4.79% لسنة 1996 ثم ارتفع الى 5.67% لسنة 2004 ، وواصل ارتفاعه الى ان وصل الى 7.52% لسنة 2007 ، وبعد ذلك انخفض ليصل 3.96% لسنة 2019 ، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ 35.26 دولار لسنة 1990 ثم انخفض الى 16.89 دولار لسنة 2000 ، وعاود بالارتفاع ليصل 62.47 دولار لسنة 2010 ، واستمر بالارتفاع الى ان وصل 74.61 دولار لسنة 2019 ، ويمثل القطاع الزراعي اهم نشاط اقتصادي ، اذ يسهم بنسبة 28% من الناتج المحلى الاجمالي ، الان هذا القطاع لايزال متخلفا من جانب سد النقص في السوق واحتياجاته من حيث التصدير ، ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية بالنسبة لمساهمته في تكوين الناتج المحلى الاجمالي اذ يشكل مانسبته 25% للمدة 1998- 2002 ، ولايلعب هذا القطاع دورا مهما الا في بعض الدول الاقل دخلا ومنها اليمن بنسبة 41% لكونه منتج للنفط ، سيراليون وموزنبيق لكونها منتجة للمعادن ، لذلك تكمن اهمية الصناعة لاي بلد عندما يؤخذ حجم الصناعات التحويلية .(https://www.sesric.org/files/article/206)

المبحث الثالث

نتائج وتحليل النموذج القياسى لمتغيرات البحث

أولا: - تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج

1-سيكون هناك نوعان من المتغيرات بالاعتماد على عينة البحث في جدول (1) :-

أ-المتغير التابع (Dependent): الناتج المحلي الاجمالي في الدول منخفضة الدخل

ب-المتغيرات المستقلة (Independed):

1-المساعدات المالية الدولية الممنوحة للدول منخفضة الدخل.

2-نصيب الفرد من المساعدات المالية الدولية الممنوحة للدول منخفضة الدخل.

2: رموز المتغيرات الداخلة في البحث:

Y = الناتج المحلى الاجمالي في الدول منخفضة الدخل.

1X= المساعدات المالية الدولية الممنوحة لدول منخفضة.

X2 = نصيب الفرد من المساعدات المالية الدولية الممنوحة لدول منخفضة.

ثانياً: الاختبارات المستعملة لهذه الدراسة

من أجل اختيار افضل الصيغ سيتم الاعتماد على الاختبارات التالية:

اختبار السكون Stationarity Test: يعد من الاختبارات التي لها أهمية في موضوع سكون المتغيرات ودقة نتائج التحليل، إذ يعد اخضاع المتغيرات الداخلة في الدراسة إلى أي دراسة تحليلية تخص طبيعة تلك المتغيرات من إذ استقرار السلاسل الزمنية هل هي مستقرة ام لا، بناءً على فرض العدم (HO) ان السلسلة الزمنية غير ساكنة، أما فرض البديل (H1) فإنه ينص على ان السلاسل ساكنة ومستقرة ، فقد تم اعتماد اختبار ديكي فولر المعدل ، حسب معيار (SIC) Schwatrtz Information Criterion) لاختبار المكال ومن خلال هذا الاختبار يتم المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية، وحسب شروط هذا الاختبار إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة، او من خلال معنوية اختبار t عند مستوى (5%)، أما إذا تبين العكس فإن هذا يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وتشمل على جذر الوحدة (حمد، 2015: 154-154).

اختبار التكامل المشترك Cointegration Test: يعرف التكامل المشترك بأنه تطابق بين سلسلتين زمنيتين أو اكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، تعد منهجية التكامل المشترك من المناهج التي تستعمل للكشف عن طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار هل هي مستقرة في المدى الطويل، والذي يتطلب أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بدرجة من الاستقرار عند أخذ الفرق الأول أو الثاني، وحسب هذا الاختبار فإنه يمكن ان يكون المتغير ساكنا إذا كانت درجة التكامل تساوي (0)1، وهناك اختباران لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك وهما: اختبار الأثر Trace . 155-154:

3- معادلة الانحدار الخطي المتعدد (راهي، 2013: 227):

 $Y = Bo + B_1X_1 + B_2X_2 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_1X_1 + B$

Bo: الحد الثابت للدالة أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور العمودي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي .

Bi: معاملات الانحدار الجزئية أو الميول الجزئية .

ے: الخطأ العشوائي و هو الفرق بين القيمة الحقيقية ل(y) و القيمة التقديرية ويعرف بالبواقي و قانونه العام $e = y-y^{\wedge}$

ان قيمة (Bo) تمثل قيمة (y) عندما تكون قيمة (X1) و(X2) = 0 .

4-اختبار F: يستعمل هذا الاختبار بهدف مُعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغيرات المستقلة (X1. X2. ... XK) على المتغير التابع وهو يعتمد على نوعين من الفرضيات هي : (هادي واخرون،2013): 344).

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

فرضية العدم: وهي عندما تكون قيمة F معنوية حسب الدلالة المستعملة فهذا يعني ان قبول هذه الفرضية والتي تنص على عدم وجود فروق معنوية بين المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي، اي ان: $B_1 = B_2 = B_1 = B_1 = B_2 = 0$

وبعد احتساب قيمة F تقارن قيمتها الجدولية لتحديد قبول او رفض فرضية العدم وتقييم معنوية العلاقة المقدرة في النموذج.

المعنوية بين المتغيرات المهمة التي تستعمل في اختبار الفروق المعنوية بين المتغيرات الداخلة في المتبار \mathbf{r} :- يعد من افضل الاختبارات المهمة التي تستعمل في اختبار الفروق المعنوية المتغيرات المستقلة النموذج الرياضي ويكون بدلالة ((X_1, X_2, X_K)) في المتغير التابع ((Y)) في نموذج انحدار خطي متعدد والذي يعتمد على فرضيتين(امين، 2008: 3).

فرضية العدم: وهي عندما تكون قيمة t معنوية حسب الدلالة المستعملة فهذا يعني ان قبول هذه الفرضية والتي تنص على عدم وجود فروق معنوية بين المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي، اي ان: $B_1 = B_2 = B_1 = B_1 = B_2 = 0$

وبعد احتساب قيمة t تقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول او رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية النموذج المقدر.

اختبار بيرسون: هو اختبار يستعمل عند وجود متغيرات كمية قابلة للقياس مثل الدخل القومي والإنفاق القومي والناتج المحلي الاجمالي وغيرها من المتغيرات الكمية ، والهدف من استعمال هذا الاختبار هو معرفة مدى العلاقة التي ترتبط بها المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي ، إذ يقيس العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع ، وكذلك علاقة المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، ومن شروط هذا الاختبار هو أن تكون المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع بعلاقة اقوى من ارتباطها مع بعضها والا يصبح الارتباط متعدد اي مشكلة قياسية تصيب النموذج القياسي، وضرورة أن تكون تلك العلاقة وفق النظرية الاقتصادية حيث الإيجابية والسلبية (هادي واخرون،2013: 295).

اختبار ديرين واتسون (D-W): هو اختبار يستعمل للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في النموذج من عدمه ، قيمته محصورة بين (0-4) وكلما اقتربت قيمته من العدد 2 كلما كان افضل وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي والذي يستند على وجود فرضيتين اساسيتين هما:(امين، 2008: 20).

فرضية العدم: التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي Ho:P=0

الفرضية البديلة: والتي تنص على وجود الارتباط الذاتى $P \neq 0$ + H1 : P

اختبار معامل التفسير: هو اختبار يستعمل لبيان نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ويمكن الحصول على قيمته من تربيع معامل الارتباط (r) وتكون قيمته بين (0-1) ، إذ كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل على دور المتغير المستقل في تغير المتغير التابع، ويستعمل معامل التحديد الأصلي (R-squared) عند وجود في النموذج متغير مستقل وأحد، ولكن يستعمل معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) عندما وجود اكثر من متغير مستقل في النموذج القياسي (ياسين، 2016: 6).

ثالثًا: - الطريقة المستعملة في بناء النموذج القياسي

استعمل الباحث طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S) وتعد هذه الطريقة مهمة في بناء النموذج الامثل والتي تتطلب تحديد طبيعة العلاقة الكائنة بين البيانات المتاحة والمتطلبات النظرية في المتغيرات الاقتصادية الداخلة في تركيب الدالة والتي تفترض جملة من الشروط المتعلقة بالمدخلات وأخرى خاصة بالمخرجات:

رابعا:-تقدير النموذج القياسى:

أ-نتائج اختبار السكون: The Unit Test of Stationnary بطريقة ديكي فوللر الموسع (ADF) Augmented Dickey- Fuller Test:

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة للنموذج القياسى

تعالى المبار جدر الوحدة المبادي						
القرار	درجة المعنوية		القيمة المحسوبة		المتغير	
	عند 10%	عند 5 %	عند 1 %	الفرق الأول	المستوى	
غير معنوية	0.98	0.98	0.98		1.905	X2
معنوية	0.00	0.00	0.00	-3.226		X2
غير معنوية	0.98	0.98	0.98		1.999	X1
معنوية	0.00	0.00	0.00	-5.308		X1
غير معنوية	0.96	0.96	0.96		1.581	Υ
معنوية	0.00	0.00	0.00	-8.768		Υ

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج EView10.

بناءً على نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع فقد تبين من الجدول (2) أن السلسلة الزمنية غير ساكنة عند المستوى، إذ نجد ان قيمة t المحسوبة غير معنوية عند جميع المستويات وهذا يدل على وجود مشكلة جذر الوحدة وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث غير مستقرة عند المستوى، أما بعد اخذ الفرق الأول فقد وجدنا ان قيمة t المحسوبة معنوية عند مستوى معنوية (5%) لجميع السلاسل الزمنية مما يدل على عدم وجود جذر وحدة وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث مستقرة والبيانات جميعها ساكنة وعليه يمكن اجراء التكامل المشترك ودراسة العلاقة طويلة الأجل، إذ إن هذه النتائج تنطبق مع النظرية القياسية التي تفترض ان أغلب المتغيرات غير ساكنة في المستوى ،وهذا ويعني ان لها علاقة مع الزمن، وهو ما تؤكده القيمة المتزايدة للمتغيرات محل الدراسة، يتضح لنا من هذا ان القيم في الناتج المحلي الاجمالي لدول منخفضة الدخل والمساعدات المالية الدولية ونصيب الفرد من تلك المساعدات في نفس الدول مستقرة وساكنة عند الفرق الاول.

ب-اختبار التكامل المشترك جوهانسن:

وحسب هذا الاختبار فإنه يشترط ان تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها وترتبط بعلاقة طويلة الأجل ولتحقيق ذلك لابد من توفر شرطين:

1-إن كل المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند المستوى نفسه.

2-هذا المستوى يكون أكبر من (0) 1.

الجدول (3) نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنموذج القياسي

اختبار الأثر- Trace Test					
المعنوية	القيمة الجدولية عند 5 %	القيمة المحسوبة	عدد متجهات التكامل (r) المشترك		
0.00	29.797	67.371	r =0*		
0.05	15.4	15.4	r =1		

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلد 46 / العدد : 129/ ايلول / لسنة 2021

0.315	3.841	1.009	r =2				
	اختبار القيمة الكامنة العظمى						
	Maximal Eigen Vaule						
	ŭ						
المعنوية	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	عدد متجهات التكامل (r)				
	عدد متجهات التكامل (r) القيمة المحسوبة القيمة الجدولية المعنوية المشترك						
0.00	21.131	51.929	r =0*				
0.05	14.264	14.433	r =1				
0.315	3.841	1.009	r =2				
0.515	3.041	1.009	I =Z				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج EView10.

ومن الجدول (3) عرض نتائج اختباري الأثر (Trace) والقيمة العظمي (Maximum) لجوهانسن، إذ يتضح رفض فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ووجود تكامل مشترك من الرتبة صفر لاختبار الأثر إذ ان القيمة المحسوبة (67.371) وهي أكبر من الجدولية والتي بلغت (29.797) عند مستوى معنوية 5%، كما يتضح رفض فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ووجود تكامل مشترك من الرتبة واحد لاختبار الأثر إذ ان القيمة المحسوبة (15.4) وهي مساوية للقيمة الجدولية والتي بلغت (15.4) عند مستوى معنوية 5%، لكن يتضح قبول فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وعدم وجود تكامل مشترك من الرتبة الثانية لاختبار الأثر إذ ان القيمة المحسوبة (1.009) وهي اصغر من الجدولية والتي بلغت (3.841) عند مستوى معنوية 5%،و نجد ان طريقة القيمة الكامنة العظمي تبين وجود تكامل مشترك من الرتبة صفر من خلال ملاحظة القيمة المحسوبة (51.929) وهي اكبر من القيمة الجدولية والتي بلغت (21.131) عند مستوى معنوية 5%، كما يتضح رفض فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ووجود تكامل مشترك من الرتبة واحد لاختبار القيمة الكامنة العظمي إذ ان القيمة المحسوبة (14.433) وهي أكبر من الجدولية والتي بلغت (14.264) عند مستوى معنوية 5%، كذلك يتضح قبول فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وعدم وجود تكامل مشترك من الرتبة الثانية لاختبار القيمة الكامنة العظمي إذ ان القيمة المحسوبة (1.009) وهي اصغر من الجدولية والتي بلغت (3.841) عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن المتغيرات مجموعة من الرتبة صفر والرتبة واحد وباستعمال الاقتراح الثالث الذي ينص على وجود ثابت وميل لدالة التكامل المشترك حسب اختبار جوهانسن وكما تم اختبار اربعة فترات من الابطاء اتضح وجود تكامل مشترك حسب الاختبارين المستعملين، إذن توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي في دول منخفضة الدخل والمساعدات المالية الممنوحة لتلك الدول ونصيب الفرد من تلك المساعدات في نفس الدول.

تقدير معادلة الاتحدار الخطي المتعدد للنموذج القياسي: ومن خلال استعمال البيانات الاحصائية المتوفرة وادخالها في برنامج EView10 للاختبارات الاحصائية وتبني المنهج العادي لتلك البيانات وتمثيل الناتج المحلي الاجمالي لدول منخفضة الدخل متغيراً تابعاً والمساعدات المالية الدولية الممنوحة لنفس الدول متغيراً مستقلاً أول ونصيب الفرد من تلك المساعدات في نلك الدول متغيراً مستقلاً ثانياً تم الحصول على معادلة الانحدار الخطى المتعدد الآتية: -

 $Y = Bo + B_1X_1 - B_2X_2 + e$ Y = 166.6608 + 12.44382X1 - 3.345911X2......1

يتضح من المعادلة رقم (1) أن ثابت الدالة بلغ (166.6608) وهي قيمة عالية جداً تدل على كفاءة النموذج وتمثل قيمة Y عندما تكون قيمة كل من X1 و X2 تساوي الصفر، أما ميل الدالة للمتغير المستقل الأول (X1) فقد فقد فقد قيمته (12.44382) وهذا يعني أن زيادة X1 بمقدار وحدة وأحدة سوف تودي إلى زيادة X2 بمقدار (12.44382) أي ان العلاقة طردية بين X1 و X2 وبلغت قيمة ميل الدالة للمتغير المستقل الثاني X2

(3.345911-) وهذا يعني أن زيادة X2 بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض Y بالمقدار(3.345911-) أي ان العلاقة عكسية بين المتغير X2 و Y ، هذا فيما يخص التحليل الاحصائي للمعادلة، أما فيما يخص التحليل الاقتصادي للمعادلة نستنتج من قيم معادلة الانحدار أن قيمة مجموع الناتج المحلي الاجمال لدول منخفضة الدخل هي (166.6608) مليار دولار امريكي عندما يكون المساعدات المالية الممنوحة من قبل البنك الدولي لدول منخفضة الدخل ونصيب الفرد في تلك الدول من هذه المساعدات مساويان للصفر، وكذلك عندما نقوم بزيادة المساعدات المالية الممنوحة من قبل البنك الدولي لدول منخفضة الدخل بمقدار مليار وأحد فهذا يعنى زيادة الناتج المحلى الاجمالي في الدول المنخفضة الدخل بمقدار (12.44382) مليار دولار امريكي مما يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة هذه المساعدات في نمو الناتج المحلى الإجمالي بنفس المقدار، وعند زيادة نصيب الفرد في دول منخفضة الدخل من المساعدات المالية الدولية الممنوحة من قبل البنك الدولي لتلك الدول بمقدار دولار وأحدة فإن الناتج المحلى الاجمالي في تلك الدول سوف ينخفض بمقدار (3.345911-) دولار امريكي وهذا يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي في دول منخفضة الدخل لان ذلك التمويل التي تحصل عليه تلك الدول يجب ان يتم استثماره في مجالات استثمارية تزيد من قدرات الجهاز الانتاجي لها مما يرفع من المدخرات وبالتالي تحسين المستوى المعاشى ان هذه العلاقة العكسية بين الناتج المحلى الاجمالي لدول منخفضة الدخل ونصيب الفرد فيها من التمويل الدولي انما يدل على ان حكومات تلك الدول تستخدم نسبة كبيرة من هذا التمويل لاغراض استهلاكية وهو امر يعد سلبي لان تلك المساعدات هدفها هو زيادة الانتاجية لغرض تحسين المستوى المعاشي لها عن طريق المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخصوصا مؤشر الناتج المحلى الاجمالي في تلك الدول.

الجدول (4) معايير جودة النموذج القياسى

المعنوية	القيمة	معايير جودة النموذج
	0.72	Adjusted R-squared
0.00	3.276	t-Bo
0.00	2.904	t-B1X1
0.30	-1.051	t-B2X2
	1.951	D-W
0.000	38.467	F

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج EView10.

ظهرت من خلال النتائج في النموذج المقدر في الجدول (4) أن قيمة معامل التفسير المعدل (72) بلغت (0.72) وهذا يعني ان المتغيرين المستقلين ((72)) تفسران حوالي ((72)) من التغير الحاصل في المتغير التابع (Y) وان النسبة الباقية والبالغة ((82)) تمثل تاثير متغيرات اخرى غير مضمنة في المعادلة (دالة الانحدار الخطي المتعدد) ، يتضح من ذلك ان المساعدات المالية الدولية الممنوحة لدول منخفضة الدخل ونصيب الغرد في تلك الدول من هذه المساعدات عليه يفسران حوالي ((72)) من التغير الحاصل في مجموع الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول والباقي ما قيمته ((82)) فهي متغيرات وانشطة اقتصادية لم يتم إدخالها في بناع النموذج القياسي من ضمنها التضخم سوء استخدام تلك المساعدات من قبل الحكومة اي الفساد الاداري والصادرات والاستيرادات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تاثيرها علي الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول . من خلال النتائج في الجدول (4) ظهرت قيمة (†) للمعلمة Bo المحسوبة والبالغة (6.20) ورجة حرية (27) والبالغة (1.703) عليه ترفض فرضية العدم (0 = Bo المورة واثبات ذلك العدم المنوذج كانت عالية جدا، كما ظهرت قيمة (†) المعلمة B1 المحسوبة والبالغة (2.904) هي النها قيمتها في النموذج كانت عالية جدا، كما ظهرت قيمة (†) للمعلمة B1 المحسوبة والبالغة (2.904) هي

اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (27) والبالغة (1.703) عليه ترفض فرضية العدم (H0: Bo = 0) ونقبل الفرضية البديلة (D ≠ B1 : B1) وهذا يعني معنوية المعلمة المقدرة (B1) والتي تمثل ميل المتغير (X1) مما يدل على تاثير هذا المتغير المستقل على المتغير التابع، اي ان المساعدات المالية الدولية الممنوحة لدول منخفضة الدخل لها تاثير واضح على الناتج المحلى لتلك الدول، كما ظهرت قيمة (t) للمعلمة B2 المحسوبة والبالغة (1.051-) هي اصغر من الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (27) والبالغة (1.703) عليه نقبل فرضية العدم (H1: B0 = 0) ونرفض الفرضية البديلة (D ≠ B1 + H1: B1) وهذا يعني عدم معنوية المعلمة المقدرة (B2) والتي تمثل ميل المتغير (X2) مما يدل على عدم او انخفاض مستوى تأثير هذا المتغير المستقل على المتغير التابع، اي ان نصيب الفرد من المساعدات المالية الدولية الممنوحة لدول منخفضة الدخل ليس له تأثير واضح على الناتج المحلى لتلك الدول. إن ما جاءت به النتائج في الجدول (4) فإن قيمة (F) المحسوبة بلغت (38.467) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (27) للبسط والمقام والبالغة (3.35) عليه نرفض فرضية العدم (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على معنوية العلاقة المقدرة، بعبارة اخرى هناك على الاقل تاثير لاحد المتغيرين X1,X2 على المتغير التابع Y اي ان المساعدات المالية الدولية الممنوحة لدول منخفضة الدخل ونصيب الفرد في هذه الدول من تلك المساعدات ترتبط مع الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول بعلاقة معنوية ذات تاثير واضح فيما بينها وكان sig= 0.000 وهذا يدل على ان درجة المعنوية عالية جداً أكثر من (0.01) مما يجعل النموذج كفوءاً ويمكن الاعتماد عليه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل فيما يخص زيادة معدلات النمو في الناتج المحلى الاجمالي لدول منخفضة الدخل وزيادة مساهمة التمويل الدولي في ذلك النمو من الجدول (4) الذي كشف عنه اختبار (D-W) والذي كانت قيمته المحتسبة (1.951) وهي تقترب من العدد (2) ,وهي اكبر من القيمة الجدولية عند عينة البحث التي بلغت (30) مشاهدة والتي بلغت (1.011) لذلك نقبل فرضية العدم Ho والتي تنص على ان النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة H1 اي ان المساعدات المالية الدولية الممنوحة لدول منخفضة الدخل ونصيب الفرد والناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات محل البحث لا تعانى من ارتباط ذاتى كنموذج قياسى متكامل .

ج-اختبار بيرسون: وكذلك يمكن آثبات عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد في النموذج المقدر من خلال مصفوفة الارتباط الجزئية والتي توضح مدى علاقة المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة وكذلك مدى علاقة المتغيرات المستقلة مع بعضها بعضاً، إذ كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل على أن العلاقة قوية بين المتغيرات.

الجدول (5) نتائج اختبار بيرسون للنموذج القياسي

	Υ	X1	X2
Υ	1	0.854	0.811
X1		1	
X2		0.976	1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج EView10.

ظهرت من نتائج الجدول (5) أن المتغير التابع (y) يرتبط مع المتغير المستقل الأول (x1) بعلاقة إيجابية قوية جداً إذ أنها تقترب من الواحد الصحيح إذ بلغت (0.854) ، ويرتبط المتغير التابع (y) مع المتغير المستقل الثاني (x2) بعلاقة إيجابية قوية جداً إذ أنها تقترب من الواحد الصحيح أيضاً إذ بلغت (0.811) ،اما علاقة المتغيرين المستقلين X1,X2 مع بعضهما فانها كانت ايجابية واكبر من علاقتهما مع المتغير التابع حيث بلغت نسبة العلاقة بينهما (0.976) مما يدل على وجود مشكلة قياسية يعاني منها النموذج هي مشكلة الارتباط المتعدد الذي يفترض ان قيمة العلاقة بين المتغيرات المستقلة كلا على حدى مع المتغير التابع يجب ان تكون اكبر من العلاقة مع بعضهما البعض.

الاستنتاجات:

- 1. يتضح من البحث ان المساعدات المالية لها دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي ، اذا كانت هذه المساعدات قد وجهت بشكل عادل نحو بناء رأس المال الاجتماعي والى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية ، غير ذلك ستكون العلاقة عكسية من خلال اوجه الفساد الاداري والمالي ، وارتباط هذه المساعدات والمنح بمصالح سياسية وستراتيجية وطائفية وثقافية وايديولوجية، ويتضح ذلك من خلال معامل المتغير المستقل المتمثل بالمساعدات المالية ، والذي وبلغت قيمته \$12.44382 حسب معادلة الانحدار المتعدد.
- 2. عدم وجور عدالة في تقديم المساعدات حسب الدول الاقل دخلا فمنهم من حصل على مساعدات مرتفعة ومنهم من حصل على القل مساعدات انمائية مما سيخلق تفاوت في نتائج هامه على مستوى القطاعات الاقتصادية وبالتالى على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلى الاجمالى .
- 3. التاثير السلبي لنصيب الفرد من تلك المساعدات حيث كل ما زاد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في دول منخفضة الدخل.
- 4. وجود علاقة طويلة الاجل بين المساعدات المالية الدولية لدول منخفضة الدخل ونصيب الفرد من تلك المساعدات وذلك حسب اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.
- 5. علاقة متغير المساعدات المالية الدولية لدول منخفضة الدخل مع الناتج المحلي الاجمالي موجبة وقوية وتتفق مع النظرية الاقتصادية، لكن متغير نصيب الفرد من تلك المساعدات لا يتفق مع النظرية الاقتصادية في علاقته مع الناتج المحلى الاجمالي.

التوصيات:

- 1. تفعيل دور المساعدات المالية وتوجيهها لبناء رأس المال الاجتماعي ودعم الاسر الفقيرة وعجز الموازنات.
 - 2. معالجة الفساد الاداري والمالى التي تعانى منه الدول منخفضة الدخل.
- 3. استخدام المساعدات للقيام بجملة اصلاحات هيكلية لضبط العلاقة بين تسديد ما مترتب من مديونية وبين ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والابتعاد عن فخ المديونية.
- 4. الابتعاد عن مشروطية البنك والصندوق الدوليين لكونها تزيد من التبعية الاقتصادية وتزيد من اعداد الفقراء على مستوى العالم.
 - 5. عدم توزيع تلك المساعدات على السكان والتوجه نحو استخدامها لاغراض انتاجية.
- 6. يمكن الاعتماد على النموذج القياسي المقدر لأغراض التخطيط والتبؤ للمستقبل في ما يخص المساعدات المالية الدولية.

المصادر:

- امين، أسامة ربيع (2008)، التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، جامعة المنوفية ، كلية التجارة، قسم الإحصاء والرياضة، القاهرة، مصر.
- 2. حمد، مخيف جاسم (2015) ، الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية البشري في الجزائر منذ عام 1994، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مصر.
- 3. حمية ، الطاهرة السيد محمد (2011) ، اقتصاد التنمية ،مركز توزيع ونشر الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان، مصر.
- 4. راهي، محمد غالي (2013) ، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة 1951-2010،
 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- 5. شيحة ، مصطفى رشيد (2003) ، الاسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات ، دار الجامعة الجديدة ،
 الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
 - 6. صندوق النقد العربي،مجلة التمويل والتنمية، المجلد 43،العدد 4، 2006، جمهورية مصر العربية.

- 7. العجمي ، مبارك سعيد عوض (2011) ، المساعدات الاقتصادية اداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية للمدة 1980- 2010 ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الادارة والعلوم ، الكويت .
- 8. القريشي ، محمد صالح تركي (2010) ، علم اقتصاد التنمية ، اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، جامعة مؤته ، الاردن.
- 9. القريشي ، مدحت (2007) ، التنمية الاقتصادية خطريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ،
 الطبعة الاولى ،جامعة البلقاء التطبيقية ، الاردن .
- 10. موسى، ياسين (2016)، محاضرة في مادة الاقتصاد القياسي، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
- 11. هادي، اموري كاظم والطائي، خالد ضاري والشكري، عبد المنعم كاظم (2013)، الاحصاء التطبيقي، اسلوب تحليلي باستعمال SPSS ،الطبعة الأولى، الذاكر للنشر والتوزيع، الاردن.
 - Blogs.worldbank.org .12
 - https://www.sesric.org/files/article/206 .13

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلة 46 / العدد : 129/ ايلول / لسنة 2021 (297)

Measuring and analyzing the impact of international financial aid on the economic growth of low-income countries for the period (1990-2019)

A.P.D. Mokheef Jassim Hammad
Tikrit University / College of Administration and Economics
Mokheef_aljubury@yahoo.com
T. Mohammed Salman Jassim
Al-Nahrain University/ College of Business Economics
M99nm@.com
T. Jamal Hussein Ali
Tikrit University / College of Administration and Economics
jamal.hussien.@tu.edu.iq

Abstract

:The international aid in the last decade is a source of funding for most developing countries and at their various levels, especially for low-income countries. The aim of the research is to identify the trends of financial aid and the per capita share of it on the economic growth of the group of low-income countries. The research found the stability of the variables data at the first difference. And a very high moral level, which led to the possibility of conducting co-integration of degrees (0,1) and (1,1), which proved the existence of a long-term relationship between the research variables, The standard results of the estimated model also proved that there is a positive relationship between financial aid and economic growth in the case of directing this aid to building social capital. However, the standard results proved that the increase in the per capita share of such aid leads to a decrease in GDP, as it was insignificant and associated with Aid has a positive relationship stronger than its correlation with GDP, and the independent variables explained about (72%) of the changes of the dependent variable, and there was no selfcorrelation, and the model was significant, as the value of F () reached a significant degree, and the research recommends activating the role of financial aid and directing it towards Building social capital and supporting poor families and budget deficits for low-income countries.

Keywords: low-income countries, international financial aid, per capita financial aid.

مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية (298)